مبادرات الجزائر الدبلوماسية :طريق نحو حل الأزمة الليبية

Algeria's Diplomatic Initiatives: A Path to Resolving the Libyan Crisis

د/ بن رحو سهام [1]*

[1]جامعة أبو بكر بلقايد،(تلمسان)

مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

Sihem.benrahou@univ-tlemcen.dz

ط.د/ قاضي نعيمة [2]

[2]جامعة أبو بكر بلقايد،(تلمسان)

مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

naima.kadi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/28 تاريخ القبول: 2024/05/31 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: تبحث هذه الدراسة عن معالم المقاربة التي تبنتها الجزائر تجاه الأزمة الليبية والمتجذرة في مبادئ سياستها الخارجية والدعوة إلى حل سياسي سلمي (داخلي) من خلال مصالحة وطنية ناعمة وحوار ليبي- ليبي بقيادة الليبيين أنفسهم، مع التركيز على التحديات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا والعوامل الخارجية التي تعيق هذه العملية. فالجزائر تضطلع الى ضمان استقرار الدولة الليبية واحترام إرادة الشعب الليبي وسيادته الوطنية دون أي تدخل خارجي.

الكلمات المفتاحية: *الجزائر؛ التسوية السلمية؛ الوساطة الجزائرية؛ الأزمة؛ ليبيا.*

تصنيف جال: *D74*

Abstract: This study explores the features of Algeria's approach towards the Libyan crisis, rooted in its foreign policy principles, advocating for a peaceful (internal) political solution through soft national reconciliation and a Libyan-Libyan dialogue led by Libyans themselves. It focuses on the challenges faced in state-building in Libya and the external factors hindering this process.

Algeria assumes the role of ensuring the stability of the Libyan state while respecting the will and national sovereignty of the Libyan people, without any external interference.

Keywords: Algeria, peaceful settlement, Algerian mediation, crisis, Libya

JEL classification:D74;

* المؤلف المرسل.

مقدّمة:

منذ اندلاع الانتفاضة التي أطاحت بنظام معمر القذافي عام 2011؛ غرقت ليبيا في حالة من الفوضى والانقسامات، تشابكت فيها قوى دولية وإقليمية عديدة، والتي أخذت تسعى كل على حدة لتحقيق مصالحها الخاصة بتصعيد الصراع والمساهمة في زعزعة الاستقرار في البلاد، ومع تزايد هذه التدخلات أصبح الوضع أكثر تعقيدا وأخفقت الأطراف السياسية في ليبيا عن إيجاد حلول لهذه المعضلة الخطيرة التي أوجدت بيئة تتفاقم فيها المخاطر والأزمات العديدة، واتضح بعد فترة وجيزة أنها بداية لواحدة من أكثر الأزمات السياسية صعوبة وتعقيدا في البلاد والمنطقة بأكملها بما في ذلك الجزائر، والتي بات أمنها مهددا خاصة مع وجود حدود ممتدة على طول 1000 كيلومتر والتي لا تستطيع الجزائر مراقبتها وحمايتها بسبب نقص القدرات التكنولوجية المتقدمة، مما زاد من حدة وخطورة التهديد، وأصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج بشكل مباشر وغير مباشر.

ومن هذا المنطلق تسعى الجزائر بصفتها لاعبا إقليميا مهما في المنطقة إلى حل الأزمة الليبية من خلال تبني مقاربة أمنية تقوم على الحل السلمي، واستبعاد التدخلات الخارجية، وصياغة سياسة ترضي الجميع مع ضمان مشاركة جميع الأطراف السياسية والقوى العسكرية المتصارعة، من خلال تشكيل حكومة توافقية تسير المرحلة الانتقالية تحت إشراف دولي وبرعاية الأمم المتحدة.

بناءًا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى نجاح استراتيجية الجزائرية لحل الازمة الليبية؟

ومن هذا المنطلق يمكن طرح مجموعة من التساؤلات تكمن فيما يلي:

- ماهي أهم المعوقات التي تحول دون تنفيذ الاستراتيجية الجزائرية لحل القضية الليبية داخليا وخارجيا؟
- ماهي مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية؟

الفرضية المعتمدة:

يبدأ التحليل بالفرضية الأساسية التي مفادها أن فرص الجزائر في حل القضية الليبية تزداد كلما اعتمدت على خطة مبنية على الحوار وتقريب وجهات النظر.

أسباب ودو افع اختيار الموضوع:

- الاهتمام بالأمن الإقليمي: تلعب الأزمة الليبية دورًا حاسمًا في استقرار المنطقة، حيث تشكل تداعياتها الأمنية تهديدًا للمصالح الاستراتيجية لعدة دول بالمنطقة، بما في ذلك الجزائر.
- تتمتع الجزائر بتأثير إقليمي ودولي كبير، وبالتالي فإن دراسة المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية تساهم في توفير فهم أعمق لدور الجزائر وتأثيرها في المنطقة.
- تعاني ليبيا من تحديات كبيرة في بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي. لذا، يكمن الاهتمام في دراسة المقاربة الجزائرية كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الحل السياسي في ليبيا.

منهج البحث:

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح الخطوات والمبادرات التي قامت بها الجزائر لتسوية الأزمة الليبية ودورها في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم مقاربة الجزائر وتقييم فعاليتها في تسوية الأزمة الليبية مع استكشاف التحديات والعقبات التي تحول دون تنفيذ الاستراتيجية الجزائرية بشكل كامل وناجح، بالإضافة الى تقديم توصيات لتحسين الجهود المستقبلية لتعزيز الاستقرار والحل السياسي في ليبيا والمنطقة.

خطة البحث:

تتضمن هذه الدراسة المحاورالآتية:

1-تحديات بناء الدولة في ليبيا

2-التحديات الخارجية لبناء الدولة في ليبيا

3-المقاربة الجزائرية لتسوية الازمة الليبية

1-تحديات بناء الدولة في ليبيا

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي واجهت الدولة العديد من الصعوبات بدءا من التنوع القبلي وصولا الى التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف في طريق إعادة اعمارها، مما جعل المرحلة الانتقالية في ليبيا تسودها العديد من الصعوبات التي تقف في وجه إعادة إرساء أسس الدولة المستقبلية.

1-1 التنوع القبلي:

لطالما لعبت القبيلة دورا مهما في تاريخ ليبيا، التي تضم أكثر من 100 قبيلة، يسيطر عدد منها على المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد أبرزها "الورفلة"، "المقارحة"، "الزنتان"، "عبيدات"، "الزاوية" "القذاذفة" التي ينحدر منها القذافي وتتمركز في سرت وسبها (رسولي، 2020، صفحة 284).

تتوزع هذه القبائل في جميع أنحاء الأراضي الليبية، ولقد عمل النظام السابق على مشاركة هذه القبائل الليبية في السياسة واستخدمها بمهارة تحت نطاق استراتيجية "فرق تسد" الشهيرة، ونتيجة لذلك فقد ساد داخل النسيج الاجتماعي الليبي حالة من الانقسام وانعدام الثقة بين القبائل المختلفة سواء أكانت عربية أم غير عربية وهكذا بدأت مرحلة التعيين والاحتواء القبلي تأخذ بعدا مؤسسيا كبيرا في ليبيا، على إثر تشكيل لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوتها الأساسية القيادات القبلية.

ولقد عمد القذافي في تعامله مع القبائل الليبية (الجندي و مهلل، 2018، الصفحات 312-312) على سياسة تجمع بين الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، حيث اتخذ أسلوب معاقبة القبائل المعارضة لسياسته بسجن وطرد ونفي قادتهم وملاحقتهم واضطهاد أسرهم واشراك شبابهم في الحرب لاستنزاف طاقتهم (منايفي، 2019، صفحة 178)، ومنح امتيازات للقبائل التي كانت داعمة ومخلصة لسياساته وهذا

من أجل الحفاظ على حكمه في ظل غياب كيانات أخرى تحتوي المواطنين (رسولي، 2020، صفحة 285)، مثل الجمعيات السياسية التي تنظم وتمثل المواطنين في اطار الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والديمقراطية، لتحقيق الرقي في جميع مجالات الدولة، بالإضافة الى الأحزاب السياسية التي لها دور هام في صياغة وتأطير السياسة العامة، حيث تعتبر من بين القنوات التي يشارك المواطنين من خلالها في السياسة.

ومع انهيار هذا النظام أصبح الفراغ شاملا، فلم يكن هناك دستورا يمكن الاستناد اليه ولا مؤسسات سياسية أو عسكرية أو أمنية ولا بيروقراطية قادرة على السيطرة على الوضع، ولم تكن القبيلة قادرة على لعب دور اجتماعي أو سياسي فاعل، بل لعبت دورا مساندا أو ثانويا، خاصة على المستوى السياسي (الكوت، 2018، صفحة 109)، فاندمجت في النزاع المسلح وقامت بتشجيع أبناءها على حمل السلاح والقتال (في طرفي النزاع)وشكلت مجموعات مسلحة بعضها لا يزال قائما، وانخرطت بشكل كبير في العملية السياسية والعسكرية، وحرضت أبنائها على تولي وظائف في الدولة وأسست بالتالي نصيبها ضمن لعبة المحاصصة في المناصب السيادية الدينية والعسكرية، بل وسعت دورها خارج الحدود، من خلال قيامها بزيارات لدول أجنبية لمساندة توجه معين في الداخل، مثل زيارة أعيان ليبيا لدولة مصر ولقائهم بالرئيس المصري، وزيارة بعض الأعيان وشيوخ العشائر للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والامارات العربية المتحدة وغيرها (الإسكوا، 2021).

فإرث القذافي ألقى بظلاله على الساحة السياسية وأنتج أحزابا ومؤسسات هشة، وسياسات للنخب الحاكمة لم ترتقي الى مستوى توقعات أو طموح المواطنين لضعفها وافتقارها لمشروع سياسي واضح، مما جعلها غير قادرة على لعب دور الفاعل الاجتماعي والسياسي القادر على إنجاح عملية التحول الديمقراطي ودعم الصالح العام بالقطع مع القبيلة (الجرف، 2017، صفحة 111)، وهذا ما أشارت اليه أستاذة العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا بنيويورك وعميدة الجامعة الأمريكية بالقاهرة "ليزا أندرسون" " Lisa Anderson" في كتابها حول "القذافي ومعارضيه" الصادر في 1986، أي قبل انهيار النظام بقرابة 25 سنة، حيث اعتبرت أن تركه القذافي ستستلزم إقامة نظام جديد لمواجهة سلبيات ثورته، اذ تقول: **"سياسات القذافي الخاصة قد حددت ارث نظامه في ليبيا، وسوف تكون هناك حاجة الى نظام جديد للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ثورته....."**.

وتماشيا مع ما تم ذكره، يتبين أن قادة ليبيا خلال الفترة الانتقالية مهتمون بالسياسة الحزبية والقبيلة أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كهدف رئيسي في ليبيا الجديدة (بتقة، 2017، الصفحات 246-247)، كما أدت الأحزاب الناشئة حديثا الى تعقيد المشهد السياسي وجعلت من الصعب التوصل الى اتفاقيات وتسويات، لذلك استمرت النخب الحاكمة في اتباع نفس سياسات النظام السابق واستخدمت الموارد النفطية لتشكيل تحالفات وإنشاء ميليشيات وأصبحت رهينة لها، ووصل الفساد بكافة أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة، وأصبح الولاء والانتماء للقبيلة أو الحزب أو المنظمة كل حسب مصالحه، مما أدى الى تفاقم أزمة الهوية والانقسام داخل المجتمع الليبي (الجرف، 2017، صفحة 112)، واذا استمر هذا الوضع فستكون ليبيا نموذجا للدول الفاشلة؛ لانها غير قادرة على الاستمرار في تزويد

مواطنيها بالخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والرعاية الصحية والنظافة العامة، لتكون الدولة في حالة انهيار شبه كامل مما يستدعي إيجاد الحلول اللازمة لإنقاذها من خلال إدارة أزمة حقيقية يتفق عليها ويخضع لها الجميع (الجندي و مهلل، 2018، صفحة 315).

1-2 التحديات السياسية والأمنية

بعد أن تدهورت كافة الأوضاع، تحطمت أحلام الشعب الليبي بدولة ذات ديمقراطية وعدالة ومساواة ودستور، وكان لا مفر أمامهم سوى توجيه غضبهم واحباطهم الى ثورة نجحو في تنفيذها في نهاية المطاف (النحلي، 2018، صفحة 27).

بعد ذلك أدار المجلس الانتقالي الليبي البلاد وأصدر وثيقة دستورية مؤقتة تتكون من 37 مادة ونصت أهم بنودها على انتخاب برلمان مؤقت للبلاد خلال مدة لا تتجاوز العام، وأوكل اليه مهمتين تتمثلان في تشكيل حكومة جديدة وانتخاب هيئة صياغة الدستور الدائم.

أنجز المجلس انتخابات تشريعية في 7 يوليو 2012، ليتشكل أول برلمان منتخب في تاريخ ليبيا وجرت العملية الانتقالية بشكل سلس وديمقراطي نال الثناء من داخل وخارج البلاد، لكن الجميع أدرك فيما بعد وفي وقت متأخر، أن السرعة التي تم بها التنظيم لانتخاب المؤتمر الوطني قبل تنسيق البيت السياسي وانشاء قانون للأحزاب، والأخطاء الجسيمة التي اقترفت في صياغة قانون هده الانتخابات، كانت البداية الحقيقية لجر البلاد الى سنوات من الفوضى والتي لم تخرج منها الى حد الآن (زايد، 2022).

خلال شهر يونيو 2014، أجريت انتخابات برلمانية لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 18 %، والتي تقدمت فيها قوى التحالف الوطني على الإسلاميين (أحمد، 2019، صفحة 13)، وبعد أسابيع من الحروب الدامية، استحوذ ائتلاف "فجر ليبيا" الذي ضم الكثير من الفصائل المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإسلامية، على العاصمة طرابلس وأعاد احياء "المؤتمر الوطني العام" البرلمان المنتهية ولايته، وتم تشكيل حكومة.

كما صدرت حكومة عن البرلمان الذي استقر شرق البلاد، مما أدى الى ظهور مشهد سياسي يضم حكومتين متنافستين (أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي، 2022)، هما حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج المعترف بها دوليا، والتي تقوم بدعم ميليشيات إسلامية في طرابلس و ميليشيات المدن الغربية وجماعة الاخوان المسلمين بالإضافة الى بعض القبائل الجنوبية، مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر الشخصية القوية في شرق ليبيا، والذي تهيمن قواته التي تطلق على نفسها اسم "الجيش الوطني الليبي" على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية في البلاد وتتمتع بدعم البرلمان القائم في مدينة طرابلس الليبية ويحظى حفتر بمساندة من الجيش والقبائل الشرقية والجماعات المسلحة المتفرقة في غرب البلاد وجنوبها (الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها، 2020).

مع مطلع عام 2019، صرح حفتر عن انطلاق عملية تحرير طرابلس وتقدم الجيش الوطني الليبي لإنهاء سيطرة "حكومة الوفاق الوطني" على العاصمة، وقد حقق حفتر حتى نهاية عام 2019 مكاسب متتالية

واقترب جدا من طرابلس بعد أن سيطر على معظم المناطق المهمة استراتيجيا في غرب ليبيا، الا أن هدفه الأساسي لم يتحقق بعد لجوء "حكومة الوفاق الوطني" بقيادة السراج الى تركيا التي أبرم معها مذكرتا تفاهم بشأن ترسيم الحدود البحرية في مياه البحر الأبيض المتوسط والتعاون الدفاعي والعسكري، وفي ضوء ذلك قامت تركيا بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة لطرابلس وكان لهذا التدخل دور كبير في منع طرابلس من أن تكون تحت سيطرة "الجيش الوطني الليبي" (الصوفي، 2020).

وفي نهاية عام 2020، وبعد اخفاق خليفة حفتر في اجتياح غرب البلاد عسكريا، بعد 15 شهرا من القتال العنيف، تم التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار، تلتها عملية سلام باشراف الأمم المتحدة، وفي اطار هذه العملية تم تعيين "الدبيبة" على رأس حكومة انتقالية جديدة بهدف توحيد المؤسسات وقيادة البلاد الى الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتي كان من المقرر اجراؤها في 24 ديسمبر الماضي (ليبيا: رئيسا وزراء لدولة واحدة ..... الأمم المتحدة تدعو جميع الأطراف للحفاظ على الاستقرار كأولية مطلقة، 2022).

كان الشعب الليبي يأمل أن تكون هذه الانتخابات فرصة ذهبية، لإعادة بناء وطنهم بعد سنوات من الصراع والدمار التي أعقبت الاطاحة بالنظام، لكن التوترات السياسية وتضارب المصالح وكثرة التدخلات الخارجية وغياب التنظيم، حال دون تحقيق هذا الهدف ووقفت هذه العقبات في طريق عبور هذا البلد الغني بالنفط من حالة عدم الاستقرار الى بر الأمان السياسي (ليبيا: ماهي الأسباب التي تقف وراء تأجيل الانتخابات الرئاسية، 2021).

أما على صعيد التحديات الأمنية، شهدت ليبيا تدهورا جسيما في الوضع الأمني على جميع المستويات، الأمر الذي أعاق الطريق نحو بناء الدولة وهذا لعدة أسباب منها :

- الثورة كانت سلمية في البداية، لكنها سرعان ما تحولت الى ثورة مسلحة بعد أن أمر القذافي بفتح مخازن الأسلحة أمام خصومه واستولت الجماعات والقبائل على الأسلحة وأصبح السلاح الليبي متاحا للجميع (زمام، 2018، صفحة 73).

- الانهيار السريع للجيش في المنطقة الشرقية وسقوط الكتائب الأمنية المكلفة بحماية النظام ومصادرة الشعب لمخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية بشكل عام، مما أدى الى فراغ أمني كامل (شوايل، 2014، صفحة 3).

- عجز الحكومة عن السيطرة على الوضع الأمني وإعادة الهيبة للأجهزة الأمنية (بسيكري، 2013)، لأن القذافي اعتمد على نظام الولاء العشائري وليس على المؤسسة (زمام، 2018، صفحة 73).

- حدد المسلحون أنفسهم أوصياء على الثورة وغالبا ما يتم استثمارهم في تحقيق المصالح الخاصة أو الدفاع عن التوجهات الأيديولوجية.

- أدت وفرة الأسلحة في ليبيا وسهولة حيازتها الى ظهور الجماعات الإرهابية؛ فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أدوات رخيصة الثمن ويمكن الوصول اليها بسهولة للمشاركة في النزاع المسلح والإرهاب والنشاط الاجرامي وبالتالي فهي تساعد في تكوين الجماعات الإرهابية وقيامها وبقائها، مما يضمن استمرار العمليات الإرهابية، مع استحالة القضاء على الإرهاب لامتلاكه أسلحة وأموال (حموم، 2019، صفحة 162)، كما

تمثل عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة على نطاق واسع عبر كل الدول التي تشترك في حدودها مع ليبيا وخارجها قضية أمنية خطيرة والجيران سواء في المناطق القريبة أو البعيدة أصبح لديهم مخاوف وقلق أمني كبير بشأن مخاطر الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات التي تترعرع في منطقة الساحل وتنتقل الى ليبيا ودول شمال افريقيا الأخرى ثم الى أوروبا (بول و أماندا ، 2012، صفحة 11).

- بقايا مؤسسات الدولة الليبية شديدة المركزية وتدار بشكل غير لائق، وتفتقر الى المهارات التقنية، ولا تعتمد أي منها على ممارسات الحكومة الفعالة التي تسمح بالأداء الفعال للإدارة العامة، أما بالنسبة للمؤسسات الأمنية، فبدلا من إعادة بناء الجيش والشرطة وتجهيزها، فضلت الفصائل السياسية المتنافسة التي سيطرت على البلاد، تمويل الميليشيات وتدريبها ومنحتها الشرعية والانتماء الرسمي للحكومات مع السماح لها بالسعي لتحقيق أهدافها الخاصة وقد أدى هذا الانقسام السياسي الى تقويض حاجة البلاد الماسة للأمن الجماعي وفاقم من المعضلة الأمنية وأضعف مؤسساتها (تحليل نقدي لتحديات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، 2020).

1-3التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

تُجابه ليبيا مهامًا عويصة ومكلفة لإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها وبنيتها التحتية وتلبية احتياجات شعبها لأن الصراع الذي رافق الثورة كان له تأثيرا خطير على الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات، بالنظر الى أن النفط سيطر على الاقتصاد الليبي لفترات طويلة، حيث ساهم بأكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 95 % من صادراته، وما يقرب من 90% من الإيرادات الحكومية، مع العلم أن ليبيا تمتلك نحو 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية (الفتاح، 2013، صفحة 91)، وفي ظل تصاعد المواجهة العنيفة بين الأطراف من جهة وانهيار أسعار النفط العالمية من جهة أخرى، أصبح الاقتصاد الليبي على حافة الإفلاس الأمر الذي أثر سلبا على قطاع النفط، في ظل تحذيرات تقارير عالمية عن افلاس ليبيا ونضوب احتياطيات النقد الأجنبي في حال استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية (الخميسي، 2015).

وعليه يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه الواقع الليبي من خلال :

- لا تزال الاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية تشكل عقبات كبيرة أمام بناء الاقتصاد وتنميته وتشجيع الاستثمار الخارجي على الدخول الى السوق الليبية (الاسكوا، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا، 2020، صفحة 57).

- ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام وتزايد البطالة وفشل الدولة في توفير فرص عمل للخرجين الجدد كل هذه العوامل أعاقت خطط التنمية، لاسيما من حيث ارتفاع الانفاق على الرواتب والأجور وتسرب العاطلين عن العمل للانخراط مع التشكيلات المسلحة في أعمال غير مشروعة، وقد شكل هذا الوضع حائلا أمام تحقيق أي أهداف انمائية مستقبلية.

- تفاقم الفساد وانتشرت الجهوية والمحاباة والقبلية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لاسيما في توفير فرص العمل في القطاع العام مما أثر سلبا على العديد من المبادرات التنموية (الاسكوا، دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي، 2021، صفحة 6)

- شكل الانقسام المؤسسي الذي أحدثه الصراع السياسي تحديا حقيقيا أثر على هيبة وسيادة الدولة وتمثيلها، كما أدى غياب الدور الرقابي الى خلق حالة من التهاون والتسيب وتبديد للمال العام.

- تأثرت البنى التحتية في معظم المدن والمناطق الليبية بشكل كبير، وفي مختلف القطاعات، وبالتالي فهي بحاجة الى مبالغ طائلة لبنائها وصيانتها خاصة الطرق والمطارات والموانئ، الأمر الذي يتطلب استيراد اللوازم وتوفير الموارد الضرورية لذلك بالإضافة الى استحضار العمالة المتخصصة.

- يواجه الاقتصاد تحديات مستمرة بسبب المشاكل المالية، لأنها تحد من قدرة الدولة وامكانياتها للقيام بأي مبادرات تنموية اقتصادية في ليبيا كما تساهم هذه المشاكل في اضعاف فعالية القطاع المصرفي واحجام البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية ومحدودية التمويل للقطاع الخاص وغياب تمويل المشاريع (الاسكوا، رؤية لليبيا:نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، 2021، الصفحات 5-6).

أما على صعيد التحديات الاجتماعية، فقد حاول القذافي منذ البداية التمسك بالثورة وعرض ليبيا لاشتباكات أهلية مدمرة قسمت المجتمع وأحدثت حالة من الفوضى سادت جميع أنحاء البلاد ومزقت النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي الذي لم يتجزأ الى نصفين فقط، بل تجزأ الى عدد من الجماعات والفصائل التي هي بحاجة الى أن يكون لها نصيب في استقرار ليبيا (شرقية، 2013، صفحة 3).

وعلاوة على ذلك، لم يكن متوقعا أن يكون للانقسام السياسي درجة من الخلاف الاجتماعي في علاقات القرابة اذ انتشرت ظاهرة التفكك الاجتماعي في كثير من العائلات، ووصلت الى حد المقاطعات والمشاجرات والاقتتال بالسلاح في بعض الأحيان (العربي، 2015، صفحة 312).

وأظهرت استطلاعات الرأي العام الحديثة أن الليبيين لا يثقون بأي شخص أو جماعة بخلاف شبكاتهم الاجتماعية الصغيرة ولاسيما عائلاتهم وقبائلهم والمناطق الجغرافية التي ينتمون اليها، مما دفع بعض الباحثين الى افتراض أن ليبيا صارت أقرب الى الكيانات السياسية في شكل دولة مدنية، ولكل مدينة سياساتها الداخلية والخارجية المنفردة وميليشيات منعزلة عن المدن الأخرى، بدلا من وجود عدد من المجتمعات داخل دولة واحدة، خصوصا في ظل فراغ الدولة الذي بات يميز المنطقة، لكن العقبة الأكبر أمام بناء الدولة الليبية تكمن في المدى الذي يُسمح فيه للجماعات والميليشيات الناشئة بأن تصبح أكثر شدة وقوة، الأمر الذي قد يعقد قدرة الدولة على استعادة الهوية الوطنية الموحدة في المستقبل (منايفي، 2019، الصفحات 257-258).

2-التحديات الخارجية لبناء الدولة في ليبيا

أصبح الوضع الليبي أكثر تعقيدا نتيجة التدخلات الخارجية، وأصبحت ليبيا ساحة معركة لبعض القوى الإقليمية أو الدولية لتنفيذ استراتيجياتها، وقد أدى هذا التدخل الخارجي الى مزيد من الفوضى العارمة، بسبب دعم أطراف خارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية لتحقيق أهداف استراتيجية، مما شكّل عقبة أمام تحقيق التقارب بين الأطراف السياسية الليبية، وبذلك تخويل عملية المصالحة الوطنية، وانتشار التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديدا لأمن ليبيا واستقرارها (بوستي، 2021، صفحة 695).

أما بالنسبة للجهات الإقليمية المتنافسة، فقد انشطرت بينهم الأطراف الليبية الى مجموعتين رئيسيتين:

الكتلة الغربية تتلقى دعما من المحور الإقليمي الذي يضم قطر وتركيا، بينما تتلقى الكتلة الشرقية دعما من المحور الإقليمي الذي يضم السعودية والامارات ومصر.

وقد لعب هذا الدعم دورا في عرقلة عملية بناء الدولة في حقبة ما بعد الثورة وتفكيك المجتمع الليبي الى ميليشيات متنافسة، مما أجج الصراع الليبي وفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، في ظل استمرار دعم الأطراف الليبية المتقاتلة (رسولي، 2020، صفحة 287) بالسلاح والمال، ولم تكتف الامارات والسعودية وقطر بذلك فقط، بل شرعت تدخل حلف الناتو في ليبيا وأعطت تصورا للرأي العام العربي والدولي بأن هذا التدخل لم يكن تدخلا امبرياليا غربيا، بل رغبة إنسانية عربية (حجال، 2018، صفحة 135).

بالإضافة الى مطامع تركيا في الغاز بشرق البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الى ابرام اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج وهي اتفاقية لسلب الثروات الليبية بمزاعم ترسيم الحدود الليبية-التركية بغض النظر عن البعد الجغرافي بين الدولتين، وقد كان للدعم التركي للميليشيات المسلحة التابعة لفايز سراج دور كبير في تدهور الوضع الأمني وحالة الفوضى في طرابلس، كما عرقل دعمه لهذه الجماعات مساعي الجيش الليبي لتحرير العاصمة من الميليشيات وغيرها للاستلاء على الكعكة الليبية (كشان، 2020، صفحة 20).

أما عن تدخل القوى الغربية، فلم يكن ملموسا بشكل مباشر مقارنة بالقوى الإقليمية، وان كان بنسب متفاوتة، ففرنسا على سبيل المثال لاتخفي دعمها لقوات حفتر؛ اذ اعترف هذا الأخير بأن جيشه تلقى الدعم اللوجستي الفرنسي، كما أكدت باريس بدورها بوجود "خبراء" في المناطق التي يحكمها حفتر (رسولي، 2020، صفحة 287)، ففرنسا منذ البداية تبحث عن شريك لحماية وتأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية داخل ليبيا.

من ناحية أخرى، تدخلت ايطاليا بشكل مباشر في الشؤون الداخلية لليبيا لضمان مصالحها الاقتصادية لاسيما في قطاع الطاقة، حيث تسعى روما للحفاظ على استمرارية تدفق النفط والغاز الطبيعي اليها من خلال تقوية علاقاتها مع المناطق الغربية (مناطق تحكمها حكومة الوفاق الوطني) بالإضافة الى أنها تحاول التغلغل بمؤسساتها وشركاتها في مراحل إعادة اعمار ليبيا (ايزيم،، 2019، صفحة 87).

أما بالنسبة لروسيا فان مقاربتها في ليبيا تنطلق من مجموعة من المصالح، بما في ذلك استخدام ليبيا كقاعدة لممارسة ضغط عسكري مضاد على دول الناتو في جنوب البحر الأبيض المتوسط، واحياء ليبيا كسوق للأسلحة الروسية كما كانت في عهد القذافي، واتخاذ ليبيا كمدخل للتغلغل في افريقيا، بالإضافة الى المصالح الاقتصادية المباشرة لعقود إعادة الاعمار (بلال، 2022)، وجدير بالذكر أن سياسة روسيا ليس لها وجه واحد للتعامل مع الأطراف بل تدعمها جميعا حيث أوضحت مرارا أن عودة سيف الإسلام الى السلطة هو الخيار المفضل، كما أنها واصلت دعم حفتر بالمرتزقة والسلاح عبر الامارات، وأرسلت الى حكومة الوحدة الوطنية 100 جرعة من لقاح كوفيد كعربون صداقة، شوهت هذه السياسة صورة روسيا وخلقت لها أعداء كثيرين رغم محاولتها الاعلامية الوقوف الى جانب جميع الأطراف والهدف من ذلك هو حماية المصالح الروسية في حال تغلب طرف على آخر في المشهد الليبي (بغني، 2021).

ولا مناص من القول، ان التدخلات الخارجية جاءت لتعقيد الأوضاع في ليبيا التي تحولت الى ملف على أجندة القوى الإقليمية والدولية، خاصة بعد دخول روسيا على الساحة، الأمر الذي استدعى اهتمام الإدارة الأمريكية بالشأن الليبي، حيث رأينا صدور تصريحات رسمية لقادة أفارقة تندد بالوجود الروسي وتكشف عن تمويل الحليف الاماراتي لمرتزقة روس وتدعم الغزو التركي، تلاها اقرار الكونجرس الأمريكي لقانون استقرار ليبيا، الذي يستهدف بالأساس الوجود الروسي، وأخيرا تحركات وزارة الخارجية للضغط من أجل اجراء الانتخابات (لطفي، 2021).

وتماشيا مع ورد، أكد معظم الخبراء والمطلعين على الملف الليبي، والأطياف الليبية الواسعة التي غاب بعضها عن "مساعي السلام" الجارية، أن الحل في البلاد يجب أن يكون ليبيا-ليبيا، بعيدا عن التدخلات التي تسبب البلاء وتعطل الحل الذي طال أمده، معتبرين أن الأطراف الخارجية المنخرطة في الملف الليبي لا تهتم الا بمصالحها في هذا البلد الشاسع من حيث المساحة والغني بالموارد الطبيعية (التدخلات الخارجية ودورها في إعاقة الحل في ليبيا، 2022).

3–المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

بعد الثورة انهار النظام الأمني الليبي على الحدود بين الجزائر وليبيا التي تغطي مساحة ألف كم، مع ذلك الانهيار بدأ اضطراب أمني كبير (قطبي، 2021)، كان أبرزه ربما نمو ميزانية وزارة الدفاع الوطني، وإعلان حالة تأهب أمنية دائمة على الحدود الشرقية مع ليبيا، فضلا عن زيادة تهريب أسلحة ومخدرات الى الجزائر لاسيما في الجنوب الكبير اضافة الى المحاولات المتكررة من قبل الجماعات الإرهابية الناشطة في ليبيا للتسلل الى عمق البلاد لتنفيذ اعتداءات وتفجيرات، وقد كان لهذه الأزمة أثر كبير في تصاعد نشاط مافيا التهريب والجريمة المنظمة، لاسيما الأنشطة في مجال الاتجار بالبشر، فضلا عن التدفق المستمر للمهاجرين الأفارقة والليبيين الى الأراضي الجزائرية هربا من جحيم النزاع المسلح هناك (عميرة، 2021).

أرست الأزمة الليبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي، والبحث عن حلول سياسية للأزمات العالمية،

وإرساء مذهبها الأمني والعسكري على عدم مشاركة الجيش الجزائري في العمليات العسكرية خارج حدود الوطن في اختبار صعب فالصراع الليبي خلق بيئة إقليمية مضطربة كان لها تأثير خطير على الأمن الجزائري، وفي ظل سعي الجزائر لحل هذه الأزمة وجدت نفسها في معضلة تتمثل في الموازنة بين الواجب الأخلاقي بمعنى الحفاظ على مبادئها الأساسية وعقيدتها الأمنية، وبين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بشكل عام (قطبي، 2021).

وهذا ما أشار اليه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في مقابلته الشهيرة مع ممثلي وسائل الاعلام المحلية الى الضربات الشديدة التي تلقتها بلاده على حدودها نتيجة عقيدتها العسكرية الحالية، وقال: **"في حادثة تيقنتورين، لولا هذه الفلسفة العسكرية لتم التصدي للمجموعة الإرهابية قبل اجتيازها حدودنا الجغرافية مشيرا الى أهمية تنفيذ الخطط الدفاعية الاستباقية، فيما يسمى مناطق العمق الاستراتيجي داخل الدول المجاورة التي تعرف انهيارا أمنيا"** (حمزة، 2021)، والحقيقة أن الجزائر ظلت متفرجة على ما يدور حولها بسبب قيودها الدستورية على التدخل خارج حدودها وهو ما دفعها الى تغيير العقيدة العسكرية للجيش الجزائري.

وتأسيسا على ذلك، اقترحت اللجنة الدستورية بقيادة الخبير في القانون الدولي "أحمد لعرابة"، فقرتين إضافيتين في نص المادتين 29 و95 من الدستور الحالي (معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة، 2020)، وتنص المادة 29 على أن **"الجزائر تمتنع عن اللجوء الى الحرب لعدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"** وأضافت لجنة الخبراء فقرة على المادة تقول: **"يمكن للجزائر في اطار الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشترك في عمليات حفظ السلام في الخارج"** أما المادة 95 التي نصت على صلاحيات رئيس الجمهورية فقد تضمنت اقتراحا جديدا كفقرة ثالثة جاء فيه :**"يقرر رئيس الجمهورية ارسال وحدات من الجيش الى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضائه"** (الرزاق، 2020).

في ظل هذه التطورات، صرحت الدكتورة نبيلة بن يحي الخبيرة في العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في حوار مع "الشعب" ان الجزائر منذ بداية الأزمة شهدت موقف ثابت وواضح، وهذا ما أكدت عليه خلال أعمالها الدبلوماسية على ضرورة ان يكون الحل ليبيا-ليبيا دون تدخل أطراف خارجية، واعتبرت مجيء "صالح عقيلة" رئيس مجلس النواب الليبي الى بلادنا تفضيل واضح للمقاربة الجزائرية في الحل السياسي السلمي وشدّدت على أن المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية التي تعيشها المنطقة تتطلب رؤية عسكرية جديدة لاسيما في ظل العمليات المكثفة للميليشيات والتنظيمات الإرهابية على الحدود الشرقية، وهذا بالضبط ما استدعى ادراج هذا الاقتراح في مشروع الدستور الذي يدعو الى المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الاتحاد الافريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة، لأننا نتعامل حاليا مع متغير أمني هام وهو الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري الذي يهدده دخول التنظيمات الإرهابية في أعقاب تطور الوضع السياسي والأمني الليبي (يحي، 2020).

بدوره، أشار السفير الجزائري السابق لدى ليبيا "صالح بوشة" خلال مداخلته الى الجهود التي تبذلها بلاده من خلال مقاربتها الداعية الى تسوية النزاع بما يصب في مصلحة الشعب الليبي بالدرجة الأولى كما ينبغي أن يكون هو من يتخذ القرار السيادي، بالإضافة الى جمع كافة مكونات الشعب الليبي وتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار الوطني بين الأطراف ومواصلة الدعم، خاصة الأمني حتى تتمكن ليبيا من استكمال انشاء مؤسساتها الأمنية والاقتصادية (أميني، 2022).

وهذا ما أكده أستاذ العلاقات الدولية الدكتور «سليمان عراج" أن المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تنهي الأزمة في ليبيا هي المقاربة الجزائرية التي تمنع التدخل الأجنبي وتدعو الى تغليب لغة الحوار بين الأطراف الليبية (عراج، 2020) لأن تصوراتها لحل الأزمة الليبية لا تحيد عن الحدود والمعايير التي ترسمها ثوابت سياستها الخارجية ومبادئ عقيدتها العسكرية القائمة على مقاربة عقلانية، كما يرى الخبراء والمهتمون بالشأن الليبي أن المقاربة الجزائرية هي الأكثر فاعلية في فهم التحديات الأمنية والرهانات التي قد تطرحها فكرة نشوب حرب في المنطقة (هشام، 2020، الصفحات 88-89).

لذلك حرصت الجزائر على ضرورة اطلاق مبادرات إقليمية لحل الازمة الليبية وإقامة شراكة لإيجاد سياق مناسب للتعامل مع الأزمة، بعيدا عن التدخلات الدولية التي أصبحت عاملا في انفجار الأزمات في القارة الافريقية والمنطقة العربية، وقد تجلى ذلك في اجتماع القادة العسكرين الاقليميين (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) في الجزائر في 6 يناير2015، لبحث تداعيات التدخل العسكري في ليبيا، حتى لو كان محدودا كما تطلب فرنسا، بالإضافة الى قناعة المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين مختلف الأطراف الليبية هو السبيل لإنهاء دوامة العنف وإعادة بناء الدولة (بوسكين، 2020، الصفحات 175-177).

وفي السياق ذاته، استضافت الجزائر في 22 يناير 2020، أكبر اجتماع لدول الجوار الليبي شارك فيه 7 وزراء خارجية من المنطقة المحيطة بليبيا الى جانب ألمانيا، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على خمسة مبادئ أساسية تؤيد مؤتمر برلين، أهمها التأكيد على أن الوضع الليبي لا يمكن حله الا سياسيا، وأن ذلك يجب أن يتم بين الليبيين وحدهم، مع الدفاع أيضا عن وحدة أراضي ليبيا واحترام سيادتها كدولة واحدة غير قابلة للتجزئة، ومشاركة دول الجوار بالإضافة الى الاتحاد الافريقي في الجهود الدولية لحل الأزمة، ورفض التدخل الخارجي لأنه زاد من تفاقم الازمة في هذا البلد العربي والتصدي لتدفق الأسلحة الى ليبيا، والحث على انشاء سلطات ليبية شرعية تحضى بدعم كل الليبيين (بورنان، 2021).

كما أن الدبلوماسية الجزائرية لم تركز على التنسيق الإقليمي مع الدول المجاورة فقط، بل امتدت أيضا الى البيئة الداخلية لليبيا من خلال مساعدة الأطراف السياسية هناك على التواصل مع بعضها البعض، والاتفاق على مقاربات سياسية مشتركة للتغلب على تحدي المرحلة الانتقالية وقد أسفرت هذه المبادرات السياسية عن تنظيم اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية والقادة السياسيين وأعضاء المجتمع المدني الليبي والتي تضمنت مجموعة من النقاط:

- تأكيد دعم الحوار بمختلف مساراته والإعلان عن الارادة الجماعية في إنجاح أعماله في أسرع وقت ممكن وصولا الى تشكيل حكومة توافقية واقامة ترتيبات أمنية تشمل وقف إطلاق النار وتحديد جدول زمني لجمع السلاح وازالة التشكيلات المسلحة من المدن وحل كافة الميليشيات المسلحة.
- أكّد المشاركون التزامهم الكامل بإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية لحماية أمن المواطنين والحفاظ عل سلامتهم.
- التفاني في دعم العملية السياسية بما يتماشى مع المعايير الديمقراطية وضمان تداول سلمي على السلطة.
- تأكيد المجتمعين على ضرورة التعهد بالدفاع عن استقلال ليبيا وسيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، وكذلك معارضة أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في القضية الأمنية للبلاد (معو و حمايزية، 2018، الصفحات 88-89)

كما تضمنت المبادرة الجزائرية اجراءات وتوصيات تهدف الى تسوية عملية لجميع المشاكل التي أثيرت في الوضع الليبي المعقد مع التأكيد على أن الحوار سيكون شاملا جامعا، ومن هذه الخطوات التي جاءت في شكل توصيات أعدها فريق من الخبراء:

- تفويض فريق عمل تابع للأمم المتحدة بأعداد قائمة بقادة الميليشيات التي تشكل عقبة أمام ارساء الأمن والاستقرار في ليبيا.
- تحديد آليات تقديم الدعم والمساعدات الدولية لليبيا لنزع السلاح وإلغاء تجنيد الميليشيات وإعادة دمج وإصلاح المصالح الامنية الليبية، هذان العنصران ضروريان للحفاظ على السلم وترميم هياكل الدولة الليبية.
- مرافقة ليبيا لإعداد الدستور، كما يمكن لبعض الدول بحسب استعداداتها تقديم تدريب سياسي في حقل الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل جميع شرائح ومكونات الشعب الليبي في الهيكل السياسي الليبي الجديد.
- إعطاء القبائل دور استشاري خلال المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر بها ليبيا لتقديم المشورة في عدد من القضايا لما لها من وزن وثقل على المستويين الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار بينها مع تشجيعها على النأي بنفسها عن سياسيات الميليشيات، والامتناع عن أي محاولة للاقتصاء والتهميش من خلال الدعوة الى "مبادرة مصالحة وطنية بلا استثناء" بمساندة من المؤتمر الوطني العام (بوسكين، 2020، الصفحات 178-179).

فالجزائر حاولت مرارا البقاء منخرطة في إيجاد حلول للقضية الليبية، لأن استمرار الأزمة سينطوي على مخاطر كبيرة على الصعيدين المحلي والدولي، لكن نجاح سيناريو التقسيم، أو عسكرة الدولة سيحملان مخاطر أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، وسيشكلان تهديدا لأمن جميع الدول المجاورة وكذلك على استقرار المنطقة التي تعاني من حالة الفوضى والاضطرابات السياسية والأمنية (نوفل و آخرون، 2017، صفحة 6).

4-الخاتمة:

تواجه الدولة الجزائرية تحديا حقيقيا نتيجة الأزمة التي عصفت بليبيا ، فالملف الليبي أصبح معقدا جرّاء تعدد الفاعلين في المشهد السياسي ومهمة الجزائر معقدة تتمثل في الموازنة بين تحقيق مصالحها على جميع الأصعدة والالتزام بواجبها الأخلاقي باحترام سيادة الدول والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وهذا ما تفعله من خلال دعم الحوار والدمج بين وجهات النظر المتنوعة واستبعاد التدخل الخارجي، ما دفع معظم الباحثين الى التأكيد على أنه لا يمكن الحديث عن أي تسوية للصراع في ليبيا بدون الجزائر وأن أي حل يجب أن يكون مصحوبا بالمبادئ الأساسية الواردة في المقاربة الجزائرية، باعتبارها المقاربة الأفضل على جميع المستويات خاصة وأنها تسعى لتحقيق المصالحة الوطنية الليبية الشاملة وتؤكد حرصها على الوحدة والتلاحم وهو السبيل الوحيد للخروج من الازمة.

وعليه نوصي ب:

- تشجيع جميع الأطراف الليبية المختلفة بما في ذلك الفصائل السياسية وزعماء القبائل والجماعات المسلحة على الانخراط في حوار سياسي شامل ويمكن للجزائر أن تلعب دور الوسيط أو الميسر بينهم لتقديم خبراتها الدبلوماسية، والمساعدة في خلق بيئة مواتية للمفاوضات، وتشجيع الأطراف على إيجاد أرضية مشتركة بشأن القضايا الرئيسية، كتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية وخارطة الطريق للانتخابات.
- حظر شامل للأسلحة على جميع الأطراف المشاركة في النزاع للحد من تدفق الأسلحة وتقليل العنف.
- ممارسة الضغط الدبلوماسي على الجهات الخارجية للامتناع عن التدخل ودعم سيادة ليبيا ووحدتها.
- تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والتقنية لإعادة الإعمار والتنمية في ليبيا بعد انتهاء الصراع مما يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الليبي ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، مثل التهميش وعدم المساواة.

5- قائمة المراجع:

- *ليبيا: ماهي الأسباب التي تقف وراء تأجيل الانتخابات الرئاسية*. (23 ديسمبر, 2021). تم الاسترداد من france24: https://www.france24.com
- إبراهيم شرقية. (2013). *إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية*. الدوحة: مركز بروكنجز.
- أحمد الخميسي. (15 أبريل, 2015). الغلاء يلتهم أجور الليبيين واختفاء السلع المدعومة . *جريدة العربي الجديد*. تم الاسترداد من https://www.alaraby.com
- أسماء رسولي. (2020). إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6*(1).

- البشير علي الكوت (2018). الدور السياسي للقبيلة في ليبيا. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* (17).
- التدخلات الخارجية ودورها في إعاقة الحل في ليبيا. (27 مارس, 2022). *جريدة القدس*. تم الاسترداد من https://www.alquds.com.uk
- *الحرب في ليبيا: ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها*. (31 جويلية, 2020). تم الاسترداد من bbc: https://www.bbc.com
- عبد الرزاق بن عبد الله (7 ماي 2020) .*الجزائر.....مسودة تعديل الدستور تقترح السماح للجيش بعمليات خارجية* Récupéré sur https://www.aa.com.tr .
- السنوسي بسيكري. (5 ماي, 2013). *ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسي*. (الدوحة) تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net
- أميني عبد الرحمن10 يناير 2022 *نقاش جزائري ينتقد غياب فاعالية دول الجوار لحل الأزمة الليبية. تم الاسترداد من* https aluasat.ly .
- أهم *المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي*. (11 فيفري, 2022). تم الاسترداد من https://www.France24.com
- بورنان يونس 24 أوت 2021.*للمرة الثانية.....اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار ليبيا بالجزائر* تم الاسترداد من https://al-ain.com .
- *تحليل نقدي لتحديات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011*. (7 جويلية, 2020). تم الاسترداد من بوابة افريقيا الإخبارية: https://www.afrigaleneurs.net
- توفيق بوستي. (2021). المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10* (3).
- حمزة مختار 18جانفي 2021 .*لأول مرة منذ استقلالها..... الجزائر تراجع عقيدتها العسكرية* . Récupéré sur https://asharq.com.
- خالد أحمد محمد ايزيم، (2019). التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا. *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية* (23).
- رضا كشان. (2020). التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعيات على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 7* (2).
- سالم بوسكين. (2020). *العقيدة الأمنية الجزائرية والتهديدات الإقليمية الجديدة*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

- سالم بول، و كادليك أماندا . (2012). *تحديات العملية الانتقالية في ليبيا*. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- شيماء عبد الفتاح. (2013). الاقتصاد الليبي بعد الثورة. *مجلة آفاق افريقية* (38).
- صادق حجال. (2018). صراع النفوذ الإقليمي السني- السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتفويض أمن دول الجوار الليبي. *مجلة اتجاهات سياسية* (3).
- عاشور شوايل. (2014). تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية. *ورقة مقدمةالى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية*. مركز كارنغي للشرق الأوسط.
- عبد الله بلال. (2022). *مستقبل الدور الروسي في ليبيا، الحسابات والسيناريوهات*. مركز الامارات للسياسات. تم الاسترداد من https://epcenter.ae/34U5aJ0
- عراج سليمان .(5 فيفري 2020) *المقاربة الجزائرية الداعية لتغليب الحوار هي السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية* Récupéré sur https://fibladi.com .
- علي محمد فرج النحلي. (2018). الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017 (رسالة ماجستير). كلية الاداب واللغات، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- عميرة, أ .(2021) .*تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري* Récupéré sur .صحيفة عربية مستقلة: رأي اليومhttps://www.raialyoum.com :
- عيسى بغني. (18 نوفمبر, 2021). *الدور الروسي في ليبيا*. تم الاسترداد من https://www.canibya.com
- فاتن أحمد برهم الجرف. (2017). أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا أنموذجا 2010-2015 (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة الأزهر.
- فاطمة زمام. (2018). فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل. *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية* (11).
- فريال منايفي. (2019). إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي,بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية- مع التركيز على فترة الحراك العربي (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة 1.
- فريدة حموم. (2019). التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا . *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية* (2).
- قطبي مصطفي (19 جويلية 2021) .*الأزمة الليبية من المنظور الجزائري.... الفرص والتحديات...؟* . Récupéré surبوابة افريقيا الإخباريةhttps://www.afrigateneurs.net :

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2020). *دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا*. نيويورك. تم الاسترداد من http://www.escwa.org
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. (2021). *بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي*. نيويورك.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2021). *دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي*. نيويورك. تم الاسترداد من http://www.escwa.org
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2021). *دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي*. نيويورك. تم الاسترداد من http://www.escwa.org
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا. (2021). *رؤية لليبيا:نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات*. نيويورك. تم الاسترداد من http://www.escwa.org
- *ليبيا: رئيسا وزراء لدولة واحدة ..... الأمم المتحدة تدعو جميع الأطراف للحفاظ على الاستقرار كأولية مطلقة*. (12 فيفري, 2022). تم الاسترداد من france24: https://www.france24.com
- ماجدة العربي. (2015). *الاثار الاجتماعية للانقسام السياسي في ليبيا*. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.
- محمد خلفان الصوفي. (24 جوان, 2020). *الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبليه*. تم الاسترداد من مركز تريند للبحوث والاستشارات: http://trendsresearch.org/ar/insight
- محمد عبد الكريم أحمد. (2019). *ليبيا مابعد القذافي، أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف*. طرابلس: العربي للنشر والتوزيع،.
- محمد مصباح الجندي و أحمد عمر مهلل. (2018). المواطنة ودورها في تحقيق السلم الاجتماعي"ليبيا انموذجا". *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية* (11).
- *معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة* (2020) .مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية Récupéré sur https://www.csds-center.com .
- معو زين العابدين و حمايزية راندة, (2018) .المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة .*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.(12)
- نور الهدى بن بتقة. (2017). إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012_ 2016 (أطروحةدكتوراه). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر3.

- نوفل أحمد سعيد وآخرون .(2017) .*الأزمة الليبية الى أين* . الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- هدية زايد. (14 فبراير, 2022). *بعد عقد من الثورة ....ليبيا عالقة في دوامة المراحل الانتقالية*. تم الاسترداد من independent arabia: https://www.independentarabia.com
- هشام عبد الكريم .(2020) .الأزمة الليبية والمسارات الجديدة للاستراتيجية الأمنية والدبلوماسية الجزائرية .*مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*.(8)*2* ,
- بن يحي نبيلة 17 جوان 2020 .ترجيح المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية دوليا وإقليميا، *جريدة الشعب* Récupéré sur http://www.ech-chaab.com/ar .
- يوسف لطفي. (22 نوفمبر, 2021). *التدخلات الخارجية في ليبيا.....الأسباب والنتائج*. تم الاسترداد من https://fikrercenter.com